

# الإذاعة الألمانية | المصريون يتجلّون التشكيل الحكومي الجديد تحت وطأة الأزمة الاقتصادية



السبت 14 فبراير 2026 م

رصد موقع الإذاعة الألمانية (دوبيتشه فيله) حالة التجاهل الشعبي إزاء التشكيل الحكومي الجديد في مصر، في ظل المعاناة الاقتصادية نتيجة السياسات الحكومية المثيرة للجدل خلال السنوات الماضية.

وقالت إنه على الرغم من الضجيج الإعلامي الكبير وبرامج "اللوك شو" التي استفاضت في الحديث عن التشكيل الحكومي الجديد، إلا أن أحمد، الذي يعمل معلمًا في مدرسة ابتدائية، يعيش في حي باب الشعريه بوسط القاهرة، قابل كل ذلك بفتور.

وأضاف: "صراحة، لم أهتم كثيراً، ولكن قرأت عن الوزارات الجديدة، فإذا هي كما هي لم يتغير شيء ولن يكون هناك تغيير في الأوضاع. لكنني تابعت فقط وزراء الاقتصاد وهل هناك جديد".

وأشارت إلى أن اهتمامه بالاقتصاد يمكن تفسيره في ضوء الأزمة الاقتصادية التي تئن تحت وطأتها مصر منذ عقود خاصة مع غلاء الأسعار.

## أداء الاقتصاد المصري

ويرى عمرو عادلي، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن العوامل التي يمكن من خلالها تفسير أداء الاقتصاد المصري في المرحلة السابقة سوف تؤثر على أداء الحكومة الجديدة.

وأضاف أن هذه العوامل "ذات طابع هيكلية، مثل أسعار الفائدة المرتبطة بالفائدة على الدولار أو أسعار الطاقة العالمية لبلاد صار مستورًا صافياً للطاقة في السنوات القليلة الماضية، وأيضاً عوامل مؤسسية مثل القيود التي تواجه الاستثمار في مصر أو مواجهة الخزانة للقطاع الخاص للاقتراض لتمويل العجز في الموازنة".

وتتابع: "تصوري أن مثل هذه التأثيرات ولا شك هي التي تحدد المساحة (وهي محدودة) التي يمكن للوزراء التكنوقراط المتولين الحقائب الاقتصادية الدركة فيها".

ويبلغ حجم الدين الخارجي لمصر 161 مليار دولار وفق بيانات البنك المركزي المصري منتصف عام 2025.

## غلاء الأسعار

وقالت الإذاعة الألمانية إن البلاد الغارقة في الديون تعاني من أزمة اقتصادية تواجهها الحكومة بصفقات استثمارية وتجارية مع دول الخليج، إلى جانب قروض صندوق النقد الدولي.

ويرأس مصطفى مدبولي الحكومة منذ ثمانية سنوات، في فترة شهدت خفضاً متكرراً لقيمة الجنيه واستمرار إجراءات التقشف في إطار برنامج صندوق النقد الدولي الذي انطلق عام 2016، بالإضافة إلى جائحة كوفيد والتداعيات العالمية للحرب في أوكرانيا.

وشهد التعديل الجديد تعيين الخبير السابق في البنك الدولي أحمد رستم وزيراً للتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتنتهي بذلك مهام رانيا المشاط التي تولت مناصب حكومية عدة منذ عام 2018.

وقالت سلمى حسين، كبيرة الاقتصاديين بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية: "نحن نتعامل مع الاقتصاد وكأنه أمر واحد، بينما الاقتصاد في الحقيقة مثل الطب توجد فيه تخصصات متعددة واختيار التخصص المناسب يؤدي بطبيعته إلى نتائج أفضل".

وأضافت: "أرى أن اختيار شخصية معنية بالتحفيظ وبشكل الدولة التي نريد الوصول إليها - دولة الرعاية الاجتماعية التي نسعى إلى بنائها - عندما نضع هذا الهدف أمامنا، فإنه يفتح لنا قائمة من الخيارات الممكنة أوسع بكثير من تلك التي شملها التعديل الوزاري".

## العدالة الاجتماعية

وأوضحت الإذاعة الألمانية أن ما يشغل قطاعاً كبيراً من المصريين في الوقت الراهن هو قضية "غلاء الأسعار" الذي يرتفع بشكل يصفه البعض بأنه "جنوني"، بخاصة مع قرب شهر رمضان.

وأثارت موجة الغلاء الأخيرة قلق الكثيرين في أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان، خاصة أسعار اللحوم والدواجن والسلع الأساسية. وفي هذا السياق، تقول الاقتصادية سلمى حسين إنه "من ناحية العدالة الاجتماعية، وفي ضوء التشكيل الجديد، فهذا يعني أن الحكومة ماضية في مخططاتها لتقليل الدعم العيني والتركيز على الدعم النقدي".

وأضافت أن التشكيل الجديد يوحي بأن الحكومة "ماضية في تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية العامة لصالح فوائد الدين والديون قصيرة الأجل" وهذا يعني مباشرةً أن هناك موارد حكومية أقل تتوارد للحماية الاجتماعية ولحماية المواطنين.

يأتي التعديل الوزاري الذي شمل وزارات معنية بالاقتصاد والاستثمار والصناعة في ظل أزمة اقتصادية تُعد الأسوأ في مصر منذ عقود، وأدت إلى تضاعف الدين الخارجي أربع مرات منذ عام 2015.

وأشارت (دوبيشه فيله) إلى أنه في ضوء ذلك اتخذت الحكومة خطوات للخروج من هذه الأزمة، في ظل توجهها خلال السنوات الأخيرة نحو خصخصة ممتلكات الدولة وبيع الأصول في محاولة لرفع الاحتياطي الأجنبي ومواجهة الضغوط الاقتصادية.

من جانبه، قال عمرو عادلي، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن بلداً مثل مصر "شديد التعرض للخدمات الخارجية، اقتصادية كانت أو جيوسياسية، في منطقة مضطربة، لذا لا أعتقد أنه يمكن لوم التضخم أو ضعف الأداء على التشكيل الحكومي السابق".

وابع: "إذا استمرت ذات العوامل كما هي، فلا أظن أن تغيير وزارياً سيعني الكثير على مستوى الأداء، خاصة وأن خلفيات المسؤولين الاقتصاديين متشابهة للغاية، وقناعاتهم الأيديولوجية متطابقة، ورهاناتهم في ملفات الاستثمار أو التجارة واحدة، علاوة على أن المساحة الحقيقة المتاحة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية لا تبدو كبيرة".

<https://www.dw.com/ar/a-75933227>